

لمحة عامة

جدول المحتويات

الإيرادات
صفحة 2-3النفقات
صفحة 3-4تطور الدين العام
صفحة 4-5

سجل ميزان المالية نتيجةً مقبولة إلى حدٍ ما مع نهاية العام 2015 بالرغم من الترددات السلبية الناتجة عن الاضطرابات الإقليمية بالإضافة إلى الجمود السياسي الداخلي المستمر في تأخير الإصلاحات المطلوبة. ومع استضافة لبنان لأكثر عدد من النازحين السوريين مقارنةً بعدد سكانه، شهد الإقتصاد اللبناني مزيداً من الضعف بسبب زيادة الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والاجتماعية، الخدمات العامة وفرص العمل الجديدة. بالرغم من كل هذه التحديات، تمت المحافظة على الاستقرار المالي نتيجة التقشف في المدفوعات غير الملزمة بالإضافة إلى انخفاض فاتورة المحروقات التي تدفعها الدولة نيابةً عن مؤسسة كهرباء لبنان.

نتيجة لذلك، سجل **الميزان الأولي** فائضاً بلغت نسبته 1.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي¹، أقل من الفائض الاستثنائي المسجل في العام 2014 البالغ 2.6 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وبتحسن كبير مقارنةً مع العجز المسجل في العام 2013 ونسبته 0.5 في المائة. بالمقابل، سجل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بلغ 5,958 مليار ليرة لبنانية (7.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي)، مقارنةً مع عجز أقل بلغ 4,632 مليار ليرة لبنانية (6.2 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) في العام 2014.

في التفاصيل، تدنّت الإيرادات بنسبة 12 في المائة (1,965 مليار ليرة) مقابل تراجع في النفقات بنسبة 3 في المائة فقط (639 مليار ليرة). يعود انخفاض الإيرادات في معظمه إلى تحويل إستثنائي من إيرادات الإتصالات تمّ خلال العام 2014 (المقدر بقيمة 1,636 مليار ليرة²) وانخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى تراجع عائدات الضرائب على الواردات ذات الصلة بالإضافة الى انخفاض الضريبة على الاملاك. وعند استبعاد التحويل الاستثنائي من إيرادات وزارة الاتصالات، ينخفض إجمالي الإيرادات بنسبة 2 في المائة فقط خلال العام 2015.

جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك-2 ك1	2014 ك-2 ك1	2013 ك-2 ك1	(مليار ل.ل.)
-12.0%	14,435	16,400	14,201	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة ¹
-3.0%	20,393	21,032	20,563	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
6.5%	6,722	6,314	5,714	• تسديد فوائد
13.9%	328	288	287	• تسديد أقساط القروض الميسرة ²
-7.5%	13,343	14,430	14,562	• النفقات الأولية ³
28.6%	(5,958)	(4,632)	(6,362)	إجمالي العجز/الفائض
-44.6%	1,092	1,970	(361)	العجز الأولي/الفائض الأولي

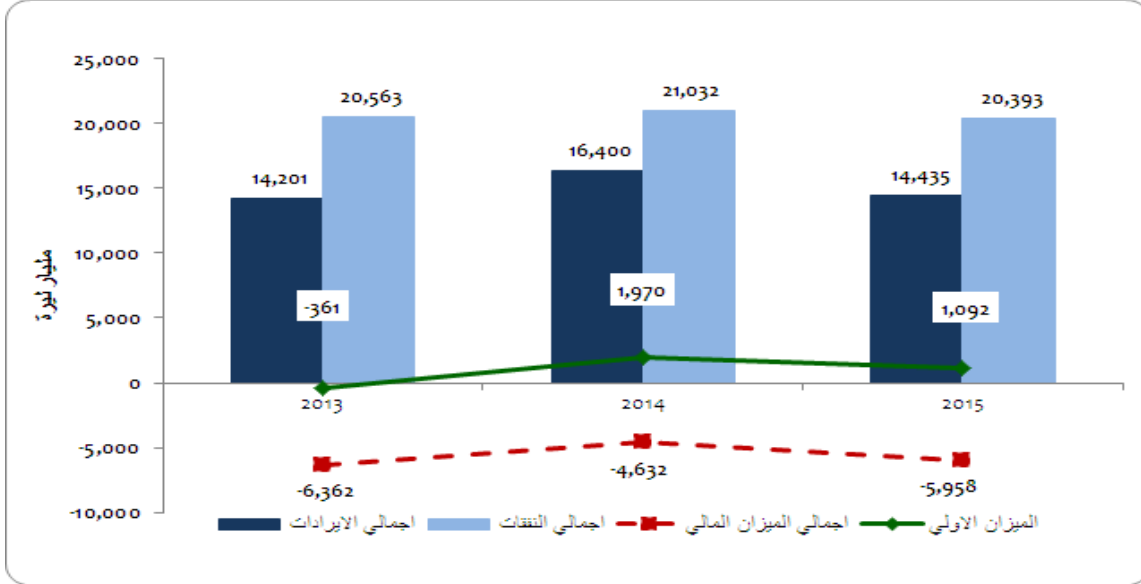
المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
1/ تتضمن التحويلات من وفر إيرادات وزارة الاتصالات.
2/ تشمل فقط تسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
3/ النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

1 بلغ الناتج المحلي الاجمالي في العام 2013 حوالي 71,185 مليار ليرة ، كما بلغ في العام 2014 حوالي 74,693 مليار ليرة، في حين بلغ في العام 2015 حوالي 76,523 مليار ليرة. المصدر: إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي الاجمالي للعام 2013، اما بالنسبة للناتج المحلي لعامي 2014 و 2015 فقد تم احتسابهما بتطبيق نسبة النمو ومخفض الناتج المحلي الاجمالي الصادر عن صندوق النقد الدولي ضمن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي العائد لشهر نيسان 2016 على ارقام إدارة الإحصاء المركزي للناتج المحلي للعام 2013.

2 يتضمن هذا الرقم ما يقدر بحوالي 1,000 مليار ليرة من متأخرات من وفر موازنة الاتصالات (مصنفة ضمن الإيرادات غير الضريبية) بالإضافة إلى مبلغ 636 مليار ليرة من متأخرات من إيرادات محصلة بالنيابة عن البلديات لفترة 2010-2013 (مصنفة ضمن إيرادات الخزينة) والتي لم تكن قد دفعت للبلديات مع نهاية كانون الأول 2015.

من ناحية النفقات، أدى الانخفاض في أسعار النفط العالمية إلى تراجع التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بحوالي 46 في المائة، ما يعادل تقريباً 959 مليون دولار أميركي، في حين شهدت تسديدات الفوائد ارتفاعاً بنسبة 6 في المائة. كما نما إجمالي الدين العام بنسبة 6 في المائة نتيجة الزيادة بالنسبة نفسها تقريباً على صعيد الدين بالعملة المحلية والأجنبية.

الرسم البياني 1: إجمالي الميزان المالي (كانون الثاني- كانون الأول 2013 – كانون الثاني- كانون الأول 2015)



المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

الإيرادات

انخفض إجمالي الإيرادات بحوالي 1,965 مليار ليرة (12 في المائة) ليصل إلى 14,435 مليار ليرة (18.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2015 مقارنةً مع 16,400 مليار ليرة (22.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام 2014. وبصرف النظر عن التحويل الاستثنائي من إيرادات وزارة الاتصالات، أثر تدني أسعار السلع الأساسية سلباً على الضرائب المتعلقة بالإستيراد خلال العام 2015، كما أنّ الأداء البطيء للقطاع العقاري أضعف تحصيلات الضريبة على الأملاك.

تدنت الإيرادات الضريبية بقيمة 58 مليار ليرة لتصل إلى 10,330 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2015، مقارنةً مع مبلغ 10,388 مليار ليرة المحصل في العام 2014. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 143 مليار ليرة (4 في المائة)، نتيجة انخفاض الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك (205 مليار ليرة) الذي طغى على الارتفاع في الضريبة على القيمة المضافة المحصلة داخلياً بقيمة 62 مليار ليرة.

سجلت رسوم التسجيل على العقارات تراجعاً بلغ 65 مليار ليرة (5 في المائة) نتيجة انخفاض رسوم التسجيل على العقارات بقيمة 93 مليار ليرة (11 في المائة)، عاكساً تراجع عدد عمليات البيع العقارية بنسبة 11 في المائة خلال الفترة قيد الدرس. بالرغم من ذلك، ارتفعت إيرادات الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 21 مليار ليرة (10 في المائة) في العام 2015.

ارتفعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الاموال بقيمة 92 مليار ليرة (3 في المائة) لتصل إلى 2,887 مليار ليرة في العام 2015، مقارنةً مع 2,795 مليار ليرة في العام 2014، بشكل أساسي نتيجة الارتفاع في جميع المكونات باستثناء ضريبة الدخل على الأرباح.

شهدت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية زيادة بقيمة 22 مليار ليرة في العام 2015 مقارنةً مع مبلغ 2,042 مليار ليرة المحصل في العام 2014. جاءت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في الرسوم على البنزين بقيمة 117 مليار ليرة حيث تم استيراد كميات أكبر في العام 2015 (10 في المائة) نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها اعتباراً من كانون الثاني 2015 والتي أدت إلى رفع نسبة الرسوم على البنزين. من ناحية أخرى، تراجعت الجمارك بقيمة 53 مليار ليرة (7 في المائة) خلال الفترة عينها.

انخفضت الإيرادات غير الضريبية بقيمة 1,049 مليار ليرة (24 في المائة) مقارنةً مع العام السابق لتبلغ 3,305 مليار ليرة في العام 2015، بشكل أساسي نتيجة تدني (i) التحويلات من وفر موازنة الاتصالات بقيمة 1,173 مليار ليرة، (ii) تراجع الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة بقيمة 30 مليار ليرة و (iii) انخفاض رسوم السير بقيمة 27 مليار ليرة. ومن الإيرادات غير الضريبية الأخرى، ارتفعت رسوم جواز السفر بقيمة 95 مليار ليرة في العام 2015 وإيرادات مرفأ بيروت بقيمة 35 مليار ليرة، أما الغرامات والمصادر فارتفعت بقيمة 17 مليار ليرة.

شهدت إيرادات الخزينة انخفاضاً بقيمة 858 مليار ليرة (52 في المائة) لتبلغ 800 مليار ليرة مع نهاية كانون الأول 2015 (للمزيد من المعلومات، الرجاء الاطلاع على تقرير مرصد المالية العامة لشهر كانون الأول 2014).

النفقات

تراجع إجمالي النفقات بقيمة 639 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2015 ليصل إلى 20,393 مليار ليرة (27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً مع مبلغ 21,032 مليار ليرة (28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة نفسها من العام 2014.

انخفضت النفقات الجارية الأولية³ بقيمة 1,369 مليار ليرة مسجلةً 10,553 مليار ليرة خلال العام 2015، مقابل مبلغ 11,922 مليار ليرة خلال العام 2014. جاء هذا التراجع بشكل رئيسي نتيجة الانخفاض في معظم مكونات التحويلات المختلفة منها (i) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 1,446 مليار ليرة من جراء تراجع قيمة الواردات النفطية نظراً لتدني أسعار النفط العالمية، (ii) التحويلات إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بقيمة 100 مليار ليرة، (iii) التحويلات لصالح الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 67 مليار ليرة و (iv) التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري بقيمة 36 مليار ليرة. أما بالنسبة إلى الإنفاق على الأدوية فقد انخفض بقيمة 44 مليار ليرة في العام 2015، مقارنةً مع مبلغ 195 مليار ليرة مدفوع في العام 2014.

قابل هذه التراجعات المذكورة سابقاً (i) ارتفاع في المخصصات والرواتب وملحقاتها بقيمة 168 مليار ليرة نتيجة الزيادة بقيمة 110 مليار ليرة في التقديمات الاجتماعية لصالح الجيش، وارتفاع بقيمة 63 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجيش، إضافةً إلى زيادة بقيمة 32 مليار ليرة في الرواتب الأساسية للجهاز التربوي، (ii) زيادة في مدفوعات معاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 132 مليار ليرة، و (iii) ارتفاع في التحويلات للقطاع العام لتغطية الرواتب بقيمة 53 مليار ليرة نتيجة الزيادة بقيمة 71 مليار ليرة في التحويلات إلى الجامعة اللبنانية. من ناحية أخرى، ارتفعت التسديدات للمستشفيات بقيمة 50 مليار ليرة في العام 2015 مقارنةً بالعام 2014.

سجلت تسديدات الفوائد مبلغ 6,722 مليار ليرة مع نهاية العام 2015، بزيادة بلغت 408 مليار ليرة مقارنةً بمبلغ 6,314 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014. جاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع مدفوعات خدمة الدين على كل من القروض بالعملة المحلية

³ تتشكل النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية مع استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

والقروض بالعملة الأجنبية بقيمة 393 مليار ليرة و 15 مليار ليرة على التوالي. كما سجلت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** ارتفاعاً بنسبة 14 في المائة (40 مليار ليرة) لتبلغ مجموع 328 مليار ليرة خلال كانون الثاني- كانون الأول 2015.

سجلت **النفقات الاستثمارية** ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة لتبلغ 888 مليار ليرة خلال العام 2015، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في مدفوعات الانشاءات قيد التنفيذ بقيمة 25 مليار ليرة. في التفاصيل، ارتفعت التحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 51 مليار ليرة في العام 2015، نتيجة دفع سلفة خزينة بقيمة 50 مليار ليرة⁴. بالإضافة إلى ذلك، شهد الاتفاق على الانشاءات قيد التنفيذ الأخرى زيادة بقيمة 156 مليار ليرة في العام 2015 بشكل أساسي نتيجة تسديد دفعات لعدة مشاريع، منها تنفيذ عدة محطات معزولة للغاز في مناطق لبنانية مختلفة. من جهة أخرى، تراجعت التسديدات لكل من مجلس الإنماء والإعمار وصندوق المهجرين بقيمة 24 مليار ليرة و 20 مليار ليرة على التوالي.

شهدت **نفقات الخزينة**⁵ ارتفاعاً بقيمة 304 مليار ليرة لتبلغ 1,616 مليار ليرة خلال كانون الثاني-كانون الأول 2015 مقارنةً مع مبلغ 1,313 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2014. وقد جاء ذلك بشكل أساسي نتيجة زيادة المدفوعات إلى البلديات بقيمة 226 مليار ليرة، التي بدورها ارتفعت نتيجة توزيع إيرادات عائدة لها بقيمة 365 مليار ليرة. بلغ مجموع المبلغ المحول إلى البلديات 720 مليار ليرة في العام 2015، منها (i) مبلغ 360 مليار ليرة يعود لتوزيع إيرادات البلديات عن العام 2013⁶، (ii) 323 مليار ليرة تعود لتوزيع الإيرادات عن العام 2014⁷، و (iii) مبلغ 36 مليار ليرة يعطي بعض البلديات فوائد إضافية عن الفترة الممتدة من 18 آذار 2008 إلى 31 كانون الأول 2012⁸. قابل هذه الزيادة انخفاض في التحويلات إلى شركات معالجة النفايات الصلبة بقيمة 156 مليار ليرة.

سجلت الودائع زيادة بقيمة 106 مليار ليرة وريديات الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعاً بقيمة 30 مليار ليرة. هذه الزيادات قابلها انخفاض في الأمانات بقيمة 54 مليار ليرة.

الدين العام

ارتفع **إجمالي الدين العام** لحدود 106,011 مليار ليرة (138 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) مع نهاية كانون الأول 2015، مسجلاً زيادة بلغت 5,655 مليار ليرة (5.6 في المائة) عن مبلغ 100,356 مليار ليرة (134 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي) المسجل مع نهاية العام 2014. ارتفع صافي الدين بنسبة 7.4 في المائة (6,393 مليار ليرة) ليصل إلى 92,784 مليار ليرة، حيث سجلت ودائع القطاع العام انخفاضاً بقيمة 738 مليار ليرة (5.3 في المائة) لتبلغ 13,227 مليار ليرة.

بلغ **الدين بالعملة المحلية** 65,195 مليار ليرة (61 المائة من إجمالي الدين العام)، بزيادة 5.6 في المائة مقارنةً مع نهاية عام 2014. زادت محفظة مصرف لبنان من الدين بالعملة المحلية بقيمة 4,453 مليار ليرة، تلتها زيادة بقيمة 580 مليار ليرة في محفظة المستثمرين الآخرين من أصحاب الديون بالعملة المحلية (من ضمنهم المؤسسات العامة، المؤسسات المالية والجمهور)، في حين تدنت محفظة المصارف التجارية بقيمة 1,590 مليار ليرة لتصل إلى 29,878 مليار ليرة.

ارتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بحوالي 2,212 مليار ليرة ليصل مجموعه إلى 40,816 مليار ليرة (39 المائة من إجمالي الدين العام) مع نهاية كانون الأول 2015. وقد سجلت سندات اليوروبوند المتداولة في السوق زيادة بلغت 3,262 مليار ليرة، أي ما يقارب 10 في المائة، ليلبغ مجموعها 35,846 مليار ليرة. جاءت هذه الزيادة في سندات اليوروبوند المتداولة في السوق نتيجة الإصدارات

4 بناءً للمرسوم رقم 2268 تاريخ 16 ايلول 2015.

5 اعتباراً من عدد كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير المالية الشهرية والفصلية والسوية عن تلك المنشورة في نشرة الأداء المالي الشهري التي تنشرها وزارة المالية، وذلك بسبب إعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلف الخزينة ضمن بنود الموازنة بحسب تصنيفها الاقتصادي.

6 بناءً للمرسوم رقم 1508 تاريخ 5 آذار 2015.

7 بناءً للمرسوم رقم 2341 تاريخ 30 تشرين الثاني 2015.

8 بناءً للمرسوم رقم 1303 تاريخ 15 كانون الثاني 2015.

الجديدة التي حصلت في كل من شباط وتشرين الثاني 2015. فخلال شهر تشرين الثاني 2015، قامت وزارة المالية بعملية إصدار يورو بوند بقيمة 1.6 مليار دولار أميركي⁹ نتج عنها عملية استبدال إختياري مسبق لجزء من سندات اليوروبوند من ضمن الإصدار البالغ 750 مليون دولار أميركي مع فائدة 8.500 في المائة والمستحق في كانون الثاني 2016، إضافة إلى إصدار سندات لديون جديدة. بلغت حصة السندات المستبدلة حوالي 318 مليون دولار أميركي من مجموع العملية مقابل مبلغ 1.28 مليار دولار أميركي لإصدار الديون الجديدة. وقد جاءت تفاصيل السندات الصادرة ضمن العملية المذكورة على الشكل التالي: (i) 500 مليون دولار أميركي بفائدة 6.25 في المائة مستحقة في تشرين الثاني 2024، (ii) 500 مليون دولار أميركي بفائدة 6.65 في المائة مستحقة في تشرين الثاني 2028، إضافة إلى (iii) 600 مليون دولار أميركي بفائدة 7.05 في المائة مستحقة في تشرين الثاني 2035. من ضمن الأدوات الأخرى للدين بالعملة الأجنبية، انخفضت قيمة سندات اليوروبوند والقروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 2 وباريس 3 بقيمة 561 مليار ليرة و176 مليار ليرة على التوالي، بشكل أساسي نتيجة تسديد أقساط الديون¹⁰، كذلك تددت قيمة "القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من قطاع خاص أجنبي" بحوالي 283 مليار ليرة لتبلغ 2,469 مليار ليرة أيضاً من جراء تسديد أقساط الديون.

⁹ لمزيد من التفاصيل حول عملية إصدار اليوروبوند خلال تشرين الثاني 2015، الرجاء مراجعة "عمليات اليوروبوند الحاصلة خلال تشرين الثاني 2015" من خلال الرابط التالي: <http://www.finance.gov.lb/en-US/finance/PublicDebt/Pages/DebtTransactions.aspx>

¹⁰ خلال شهر كانون الأول 2015، تم دفع مبلغ 100 مليون دولار بالإضافة إلى مبلغ 32 مليون دولار أميركي عائدة لقروض ضمن مؤتمر باريس 2 والبالغة أساساً 2,007.511 مليون دولار أميركي تستحق في كانون الأول 2017 و950 مليون دولار أميركي تستحق في كانون الأول 2017 على التوالي.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك-2 ك1	2014 ك-2 ك1	(مليار ل.ل.)
-7.5%	13,635	14,742	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-0.6%	10,330	10,388	الإيرادات الضريبية
-24.1%	3,305	4,354	الإيرادات غير الضريبية
-51.8%	800	1,658	إجمالي إيرادات الخزينة
-12.0%	14,435	16,400	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2014/2015	2015 ك-2 ك1	2014 ك-2 ك1	(مليار ل.ل.)
-0.6%	10,330	10,388	الإيرادات الضريبية:
3.3%	2,887	2,795	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-1.5%	1,103	1,119	ضريبة الدخل على الأرباح
3.8%	667	643	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
8.2%	283	261	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
7.9%	767	711	ضريبة الدخل على الفوائد (5%)
9.8%	67	61	غرامات (ضريبة على الدخل)
-5.3%	1,179	1,245	ضريبة على الأملاك، ومنها:
9.8%	239	218	ضريبة على الأملاك المبنية
-10.7%	773	866	رسوم تسجيل على العقارات
-2.5%	3,717	3,811	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
-4.3%	3,159	3,302	الضريبة على القيمة المضافة
5.9%	408	385	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
10.0%	238	217	رسوم تسجيل على السيارات
0.9%	167	166	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
1.1%	2,064	2,042	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
-6.9%	713	766	الجمارك
5.8%	1,350	1,276	رسوم، ومنها:
22.8%	629	512	رسوم على البنزين
-28.2%	239	332	رسوم على التبغ
12.6%	477	423	رسوم على السيارات
-2.3%	483	495	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2015/2014	2015		2014	(مليار ل.ل.)
	ك2 - ك1	ك2 - ك1		
-24.1%	3,305	4,354	الإيرادات غير الضريبية	
-33.9%	2,313	3,498	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	
-34.9%	2,148	3,300	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	
-6.0%	110	117	إيرادات كازينو لبنان	
42.2%	117	82	إيرادات مرفأ بيروت	
-10.1%	59	66	إيرادات من وفر موازنة مديرية الناصيب الوطني	
-38.7%	1,860	3,034	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية I/	
0.2%	61	61	تحويلات من مؤسسات عامة مالية (مصرف لبنان)	
-23.1%	98	127	حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	
-40.3%	6	10	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	
17.5%	793	675	رسوم وعائدات إدارية، ومنها	
18.2%	667	565	رسوم إدارية، ومنها:	
17.4%	37	32	رسوم كتاب العدل	
58.3%	258	163	رسوم جواز السفر/ الأمن العام	
-9.4%	258	285	رسوم السير	
3.6%	29	28	رسوم قضائية	
60.0%	33	20	رسوم القيادة	
19.2%	29	24	عائدات إدارية	
-0.1%	3	3	مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	
7.3%	73	68	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	
41.4%	20	14	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	
148.8%	28	11	الغرامات والمصادرات	
1.0%	171	170	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
I تتضمن التحويلات الفعلية من فائض إيرادات وزارة الاتصالات..

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير 2015 /2015 2014	2015 ك2 - 1 ك	2014 ك2 - 1 ك	(مليار ل.ل.)
-5.0%	17,603	18,524	1. النفقات الجارية
5.2%	7,080	6,727	1.أ. المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
3.7%	4,669	4,501	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
7.0%	2,025	1,893	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
4.6%	1,729	1,652	معاشات التقاعد
23.0%	296	241	تعويضات نهاية الخدمة
15.9%	386	333	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب 1/
6.5%	6,722	6,314	1.ب. تسديد فوائد ومنها: 2/
10.0%	4,327	3,934	فوائد على القروض الداخلية
0.6%	2,395	2,380	فوائد على القروض الخارجية
	-42	32	1.ج. تعديلات محاسبية*
13.9%	328	288	1.د. تسديد أقساط ديون خارجية
-8.6%	356	390	1.هـ. مواد استهلاكية، ومنها:
14.6%	89	77	نفقات تغذية
134.6%	32	13	محروقات
-22.5%	151	195	أدوية
-6.3%	141	150	1.و. خدمات خارجية
-41.4%	2,344	4,002	1.ز. تحويلات أخرى، ومنها:
-45.8%	1,711	3,157	مؤسسة كهرباء لبنان 3/
-100.0%	0	100	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-69.5%	29	96	الهيئة العليا للإغاثة
-11.4%	276	311	التحويلات إلى القطاع غير العام
-52.2%	33	70	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري 4/
-100.0%	0	12	المساهمات لمؤسسات المياه
16.1%	494	425	1.ح. نفقات جارية أخرى، ومنها:
17.0%	347	297	مستشفيات
12.2%	133	118	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
-7.7%	181	196	1.ط. دعم الفوائد المدينة
0.5%	888	883	2. النفقات الاستثمارية
104.4%	0	0	2.أ. استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
-9.2%	60	66	2.ب. تجهيزات
4.1%	631	606	2.ج. إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
-66.7%	10	30	صندوق المهجرين
-24.6%	59	78	مجلس الجنوب
-8.7%	257	281	مجلس الإنماء والإعمار
-7.2%	66	71	وزارة الأشغال والنقل
202.2%	233	77	أخرى ومنها:

النسبة المئوية	العدد	العدد	الوصف
511.5%	61	10	الهيئة العليا للاغاثة
-13.1%	141	163	2.د. صيانة
13.9%	55	48	2.هـ. نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية
-13.5%	228	263	3. سلفات موازنة 5/
19.0%	56	47	4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) 6/
23.1%	1,616	1,313	5. نفقات الخزينة 7/
31.9%	935	709	بلديات
-44.3%	68	121	أمانات
93.7%	218	113	ودائع 8/
6.9%	396	370	أخرى، ومنها:
10.9%	305	275	رديّات الضريبة على القيمة المضافة
40.0%	3	2	6. النفقات غير المصنفة
-3.0%	20,393	21,032	7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/ للتفاصيل حول هذه التحويلات، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

2/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (7)

3/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (8). تم إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

4/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

5/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". نظراً لتموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تنويبها بشكل مستقل. وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفقاً لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

6/ يتضمن هذا البند باستثناء الرواتب والأجور- كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

7/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظراً لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفقاً للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

8/ إن الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم *من ضمنها فوائد مرسلة بقيمة 1,059,632,935 ل.ل. مسحوبة من القرض ومدفوعة مباشرة إلى الدائن عن التسهيلات الائتمانية المعطاة من قبل وكالة ائتمان الصادرات النماركية EKF.

جدول 6: التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب والأجور

نسبة التغير	2015	2014	
2014/2015	ك2 - ك1	ك2 - ك1	(مليار ل.ل.)
-27.4%	9	12	تحويلات إلى مجلس الجنوب
-32.9%	17	25	تحويلات إلى مجلس الإنماء والإعمار
0.0%	6	6	تحويلات إلى صندوق المهجرين
25.5%	347	277	تحويلات إلى الجامعة اللبنانية
-45.3%	8	14	تحويلات إلى المركز التربوي للبحوث والإنماء

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 7: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير	2015	2014	(مليار ل.ل.)
2014/2015	ك-2 - ك1	ك-2 - ك1	
6.5%	6,722	6,314	تسديد فوائد
10.0%	4,327	3,934	الدين بالعملة المحلية
0.6%	2,395	2,380	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
0.3%	2,292	2,285	فوائد على اليوروبوند*
-20.7%	5	7	فوائد على قروض خاصة*
-18.6%	98	120	فوائد على قروض ميسرة
13.9%	328	288	تسديدات أقساط قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) يرجى الملاحظة أن بند نفقات خدمة الدين تم تجزئته إلى فئتين مختلفتين على الشكل التالي: دفعات الفوائد (حسب الإحصاءات الحكومية المالية) بالإضافة إلى تسديد مستحقات القروض الميسرة التي خصصت لتمويل المشاريع.
*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعمليّة

جدول 8: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان^{1,2}

نسبة التغير	2015	2014	(مليار ل.ل.)
2014/2015	ك-2 - ك1	ك-2 - ك1	
-45.8%	1,711	3,157	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-10.0%	29	32	خدمة الدين
-46.2%	1,682	3,125	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نفقات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009، تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم بدل من نفقات خزينة. في نشرة الأداء المالي، ظلت هذه التحويلات حتى آب 2010 تدخل في خانة "نفقات الخزينة" إلى أن تم نقلها إلى خانة "نفقات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتقاضي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداءً من كانون الثاني 2011، أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تندرج في خانة "نفقات الموازنة".
(2) في العام 2015، تم إبرام عقود جديدة بين الجمهورية اللبنانية والشركات الموردة للنفط "Sonatrach" و "KPC"، تم فيها تحديد آليات جديدة لتسديد قيمة الاستيراد من النفط والغاز. ضمن هذه العقود الجديدة، تم تحديد مهلة 30 إلى 45 يوم من تاريخ فتح الاعتماد لتسديد قيمة الاستيراد، مقارنة بمهلاتي 180 و270 يوم لكل من شركة Sonatrach و KPC على التوالي. هذه الهيكليّة الجديدة تقلل من دفعات الفوائد المستحقة للشركات الموردة كما يظهر تأثيرها المباشر على الصعيد المالي حيث ينعكس التغير في أسعار النفط العالمية بطريقة مباشرة على تحويلات الخزينة لصالح مؤسسة كهرباء لبنان. بالتالي، تختلف مستحقات العام 2015 عن دفعات السنوات السابقة، حيث كانت الدفعات الفعلية تعود لاستيراد قد تم قبل 180 إلى 270 يوم.

القسم الثالث: الدين العام

جدول 9: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية كانون الأول 2015

نسبة التغير ك 1 2014 - ك 1 2015	2015 ك 1	2014 ك 1	2013 ك 1	(مليار ل.ل.)
5.6%	106,011	100,356	95,710	إجمالي الدين العام
5.6%	65,195	61,752	56,312	الدين بالعملة المحلية
-3.1%	997	1,029	877	* فوائد متراكمة من الدين
22.4%	24,308	19,855	17,171	أ- مصرف لبنان (يتضمن REPOs)
-5.1%	29,878	31,468	29,905	ب- المصارف التجارية
5.6%	11,009	10,429	9,236	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
9.9%	8,461	7,701	7,117	مؤسسات عامة
0.0%	180	180	134	سندات فروقات المتعهدين/1
5.7%	40,816	38,604	39,398	دين بالعملة الأجنبية/2
-10.1%	2,475	2,752	2,606	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
-32.2%	1,182	1,743	2,338	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 3/
-17.9%	810	986	1,187	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 4/
10.0%	35,846	32,584	32,688	د- إصدارات يوروبوند في السوق
2.4%	435	425	444	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-40.4%	68	114	136	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية/5
-5.3%	13,227	13,965	15,495	ودائع القطاع العام
7.4%	92,784	86,391	80,215	صافي الدين العام/6
2.1%	68,799	67,373	65,386	إجمالي القيمة السوقية للدين/7
-3.3%	65%	67%	68%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مصرف لبنان

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.

2/ أرقام كانون الأول 2013 وكانون الأول 2014 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن سندات يوروبوند صدرت أساساً بقيمة 1,870 مليار دولار لصالح مصرف لبنان ضمن مؤتمر باريس 2.

4/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، شريحتين أولى وثانية من القرض الفرنسي في شباط 2008.

5/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

6/ يتم احتساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.

7/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961